# تأثير الشركات متعددة الجنسية على الاقتصادات الزراعية للبلدان النامية

Impact of multinational corporations on the agricultural economies of developing countries

**الطالبة: صبا سعد جبر** **أ.م.د. فاضل جواد دهش**

**جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد**

**المستخلص:**

اضحت الشركات المتعددة الجنسية منذ اواخر القرن الماضي ذات اهمية عظمى على الصعيد الدولي ، اذ تنامت قدرتها الاقتصادية و المادية وامكانياتها التكنولوجية والعلمية و اللوجستية ،مما انعكس في صورة التطور الكبير لنشاطها الاقتصادي و تزايد اذرعها في الساحة الدولية على مختلف المستويات والانشطة الانتاجية الزراعية والصناعية والتجارة الدولية مما ادى الى تعاظم دورها ونفوذها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي واثار ذلك الدور المباشرة وغير المباشرة على دول العالم ولا سيما الدول النامية في مختلف المجالات ومنها المجال الزراعي الذي يشكل القطاع الاهم في عموم البلدان النامية ، اذ تركز معظم هذه البلدان نشاطها في قطاع انتاج الغذاء لأهميته الاستراتيجية في امنها الغذائي وتحقيق تنميتها الاقتصادية الشاملة ومنها التنمية الزراعية ولامتلاك هذه البلدان المزايا النسبية الانتاجية والتجارية في نشاطها الزراعي .

ولقد توصل البحث الى ان للشركات المتعددة الجنسية اثار كبيرة على الاقتصادات الزراعية للبلدان النامية ولعل اكثرها سلبية على هياكلها الانتاجية ومواردها الزراعية مما اضرت كثيرا بقطاعاتها الزراعية التي تعاني بالأساس من صعوبة استغلال مواردها وامكانياتها الزراعية استغلالا امثل لأسباب عديدة منها تخلف الوسائل والاساليب المتبعة في النشاط الزراعي ولضعف المقومات المادية والمالية والفنية للمنتجين الزراعيين فيها وغيرها ، مما اضر ذلك كثيرا بالقطاعات الزراعية لتلك البلدان وادى الى

تراجع كبير في انتاجها الزراعي الذي هو بالأساس ينمو بمعدل اقل من نمو السكان في البلدان النامية ، مما اثر ذلك سلبا على امنها الغذائي وبالتالي اصبحت البلدان النامية بفعل التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسية تواجه الكثير من المشاكل والتحديات اهمها في مجال تحقيق تنميتها الاقتصادية والزراعية واستقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

**Abstract**

Since the end of the last century, multi-national companies have become of great importance internationally, as their economic, material and technological, scientific and logistic capabilities have grown, which has been reflected in the great development of their economic activity and increasing their arms in the international arena at various levels and agricultural and industrial production activities and international trade. Has led to the increase of its role and influence on the economic, political and social levels and the impact of the international direct and indirect role on the countries of the world, especially developing countries in various fields, including the agricultural sector, which is the sector Most of them in developing countries. Most of these countries are concentrated in the food production sector for their strategic importance in their food security and overall economic development, including agricultural development, and their relative productive and commercial advantages in their agricultural activities.

The research found that the multinational companies have great effects on the agricultural economies of developing countries, perhaps the most negative on their productive structures and agricultural resources, which greatly affected their agricultural sectors, which

less than the growth of the population N in developing countries, which impact negatively on food security and thus developing countries have become due to the negative effects of multinational companies are facing a lot of problems and challenges, the most important in the field of economic and agricultural development, economic, political and social stability.

suffer mainly from the difficulty of exploiting their resources and agricultural potential for many reasons failure of means and methods of agricultural activity and weak The financial, technical and technical components of agricultural producers and others, which greatly affected the agricultural sectors of these countries and led to a significant decline in agricultural production, which is mainly growing at a rate

**المقدمة:**

إن ظاهرة الشركات متعددة الجنسية أصبحت منذ أواخر القرن الماضي (القرن العشرين ) والمدة اللاحقة من أكثر المواضيع أهمية في الساحة الدولية ، لتنامي قدراتها المادية والاقتصادية والتكنولوجية ، و تطور نشاطها الاقتصادي بشكل مطرد ، والذي انعكس فيه صورة تزايد نفوذها وتأثيراتها ألاقتصاديه والسياسية على دول العالم المختلفة ، ومنها الدول النامية لا سيما في مجال تنميتها ألاقتصاديه ومنها الزراعية م ، التي تشكل أساس و محور التنمية ألاقتصاديه الشاملة في هذه البلدان ، اذ يتم استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية ولإضرار ببيئتها ولاسيما ألاقتصاديه والزراعية منها ، والتدخل في شؤونها الداخلية برسم سياسيتها على وفق المصالح ألاقتصاديه لهذه الشركات ، وإضعاف قرارها الوطني في الحفاظ على ثرواتها وسيادتها وأمنها الغذائي الذي هو هدف تنميتها الزراعية . لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة الشركات متعددة الجنسية ، وأثرها على الاقتصاديات الزراعية للبلدان النامية ، والى أي مدى تستطيع البلدان النامية مجابهة هذه التأثيرات وانعكاساتها السلبية على اقتصادياتها الزراعية ؟ و ماهو السبيل إمام هذه البلدان لمواجهة هذه التأثيرات والحد من خطورتها على مستقبل اقتصادياتها الزراعية

؟ ، التي تعاني بشكل عام من اختلالات هيكليه ، وعدم الكفاءة في استغلال الموارد ألاقتصادية ، وضعف البني الارتكازية ، وقلة الإمكانيات والقدرات المادية والعلمية والمالية والتكنولوجية واللوجستية ،وانعكاس ذلك على القدرات الإنتاجية لقطاعاتها الزراعية .

**أهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من أهمية الزراعة في البلدان النامية في توفيرها للغذاء والأمن الغذائي ودوره في صيانة الأمن الوطني ومساهمتها في الناتج القومي وتشغيلها للملايين من العاطلين عن العمل فضلا عن توفيرها للمواد الأولية للصناعة كما تشكل قاعدة مستلزمات الإنتاج الزراعي والعديد من الصناعات كالأسمدة والمبيدات والمكننه والبذور وكذلك الصناعات الغذائية ودورها في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصدير الفائض الزراعي . كما يكتسب البحث أهميته بضرورة مواجهة التحديات التي تواجهها الزراعة في البلدان النامية ومنها التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسية وكيفية مواجهة هذه التحديات ومعالجتها .

**مشكلة البحث :**

تواجه الاقتصاديات الزراعية عقبات جديه في تطوير نشاطها الزراعي أو تحقيق تنميتها الزراعية وأمنها الغذائي ، بسبب التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسية التي شكلت تحديا قويا إمام مساعي هذه البلدان في تطوير قواها الانتاجيه ، واستغلال مواردها ألاقتصاديه الزراعية استغلالا امثل ومعالجة اختلالاتها الهيكلية الزراعية .

**فرضية البحث :**

للشركات متعددة الجنسية اثأر سلبية على الاقتصادات الزراعية للبلدان النامية ، انعكست في صورة تدهور معدلات إنتاجيتها الزراعية ، وسوء استخدام مواردها الاقتصادية ، وصعوبة الحصول على مستلزمات إنتاجها الزراعي وتعميق الاختلالات الهيكلية لقطاعاتها الاقتصادية .

**أهداف البحث :**

- التعرف على طبيعة ومفهوم الشركات متعددة الجنسيات وعرض خصائصها.
- التعرف على طبيعة القطاع الزراعي في البلدان النامية .
- تحديد تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصادات الزراعية في الدول النامية.
- تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجة تأثير لشركات متعددة الجنسية على الاقتصاديات الزراعية للبلدان النامية والحد من نتائجها السلبية .

**منهجية البحث :**

نظرا لاستجابة متطلبات البحث تم استخدام أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي ، فقد اعتمدت الباحثة المناهج الآتية:

١- الوصفي التأريخي : من خلال الرجوع إلى الأطر التأريخية لنشأة الشركات متعددة الجنسية وتطورها التاريخي والفلسفة التي تستند إليها في نشاطها العالمي .

٢- الاستقرائي والاستنباطي ( الطريقة العلمية ) : باستقراء المعلومات عن الشركات متعددة الجنسية وتطورات سياساتها وأساليبها في السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي ، ونقل مضامينها من الإطار العام لها إلى الإطار الخاص ( البلدان النامية ) ثم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل الآثار المختلفة للشركات متعددة الجنسية على الاقتصاديات الزراعية للبلدان النامية .

**المبحث الأول**

**مفهوم ونشأة الشركات متعددة الجنسية وأساليب تكوينها.**

**اولآ_ مفهوم الشركات متعددة الجنسية.**

شهد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات تعاريف متعددة من قبل الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمنظمات الاقتصادية الدولية فمنهم من عرفها كل مشروع يسيطر على موجودات مصانع أو مناجم أو مكاتب أو ما شابهها في دولتين أو أكثر يكون نشاط هذه الشركات في كافة أوجه الحياة الاقتصادية في المجال الزراعي والصناعي والتجاري والمالي.[١]

في حين عرف اخرين الشركات متعددة الجنسيات بانها الشركات التي تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة ويقوم بإدارتها أشخاص يحملون جنسيات متعددة تعمل في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من تصميم إستراتيجيتها وسياساتها وخطط عملها في مركزها الرئيس في الدولة إلام لكن نشاطها يتجاوز حدود الدولة إلام الوطنية والإقليمية إذ يتوسع نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة.[٢] وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCATAD ) الشركات متعددة الجنسية بأنها كيان اقتصادي يمارس الإنتاج والتجارة عبر قارات العالم وله شركات أو فروع في دولتين أو أكثر تتحكم فيها الشركة إلام وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.[٣]

وتعمل الشركات متعددة الجنسيات إلى تخصيص واستثمار الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية ليس على المستوى العالمي فحسب بل أيضا على المستوى القومي للدولة المضيفة فإذا قامت إحدى هذه الشركات الدولية العملاقة بإقامة مشروع في إحدى الدول فان هذا يتضمن الأتي.[٤]

١- توفر المعدات والأجهزة بتصديرها من الدولة إلام إلى الدولة المضيفة.

٢- تعطي المشروع الجديد أو القائم براءات اختراع كما وتزود الفنيين الخبرات العملية الأزمة لتركيب هذه الأجهزة والآلات.

٣- توفر بعض الكفاءات الإدارية.

**ثانياً: نشأة الشركات متعددة الجنسية.**

يرى جانب من الكتاب والعلماء إن جذور الشركات متعددة الجنسيات ترجع إلى العصور التاريخية القديمة إذ إن بعض المصادر أكدت وجود علاقة تجارية بين الفينيقيين والإغريق في العراق بما فيها تجارة الأموال المنقولة . في حين يرى آخرون نشأتها تعود الى القرون الماضية القليلة لاسيما عندما قام تجار الدول الأوربية بتوسيع إعمالهم لتظم مناطق مختلفة في العالم . ومنهم من يرجع نشأتها التاريخية إلى عهد الفيزوقراط كفكرة اقتصادية وهذا ما ترتب على كون الملكية لعناصر الإنتاج في هذا العهد مشاعة.[٥]

وهناك رأي أخر لبعض الخبراء والمتخصصون يرجع نشأة الشركات متعددة الجنسيات إلى بداية الحقب الاستعمارية التي قامت على خلفية الاكتشافات الجغرافية اذ نتج عنها اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٩٢ وما بعد ذلك من رحلات جغرافية قام بها كل من فاسكودي جاما للهند عام ١٤٩٨ ، وماجلان عام ١٥١٩.[٦]

إما الديناميكية الاقتصادية لهذه الشركات أرجعوها إلى عصر الثورة الصناعية اذ تم تدويل رأس المال من خلال توظيفه في الصناعة عن طريق استثمار المواد الأولية والعمالة من المستعمرات.[٧]

إما من ناحية المذهب الاقتصادي فقد ظهرت في السبعينيات خلال الحرب الباردة بسبب ظهور التكتلات الاقتصادية وتعاظم نفوذ أوربا الاقتصادي ويؤكد التاريخ الاقتصادي إن الشركات متعددة الجنسية تمثل ذراع من اذرع الرأسمالية وتمثل العصب المركزي للعولمة من ناحية أخرى.[٨]

**ثالثاً اساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.**

هناك العديد من الأساليب التي تتيح تكوين الشركات متعددة الجنسية تتمثل بالاتي :-[٩]

١.الاندماج الدولي للشركات.

يقصد بالاندماج الدولي للشركات فناء شركة أو شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديدة تمثلها وفي العالم الرأسمالي فان الاندماج أكثر شيوعا وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الاندماج بطريقة المزج ، إذ تؤدي إلى حل كافة الشركات التي يتم دمجها وإنشاء شركة جديدة وهذه العمليات تفرض نفقات باهظة جدا كما تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي الناتج عن الزيادة في حجم الأصول التي تم نقلها إلى الشركة الجديدة وهذه تفرض عليها الكثير من الضرائب والرسوم مثل ضريبة الدخل التي تفرض على دخل الشركات .

وتقع عملية الاندماج بين احد الشركات الداخلة في مجموعة الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في بلد معين وتحمل جنسية هذا البلد وبين احد الشركات الوطنية في هذا البلد فيعد هذا الاندماج داخليا لكونه يكون بين شركتين من جنسية واحدة وهذا الاندماج هو احد الأدوات القانونية التي تستعملها الشركات متعددة الجنسية للقضاء على المنافسين في الدول المضيفة ولكي تتمكن من السيطرة الكاملة على سوقها. وتواجه الشركات الأخرى غير متعددة الجنسية صعوبات قانونية تعيق عملية الاندماج العالمي مما تجعلها نادرة أو شبة مستحيلة ومن هذه الصعوبات عدم توفر قواعد موحدة لعملية الاندماج بين الدول حتى لو كانت في تجمعات إقليمية مثل السوق الأوربية المشتركة.

٢.تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي.

إن تكوين مثل هذه الشركات على المستوى الدولي لا يواجه إي صعوبات ولكن يتطلب توفر شرطين أساسيين:

أ_ إن تمتلك الشركة إلام الحق في تملك أسهم في شركة أخرى على وفق القانون الوطني.

ب_ إن يسمح قانون الدولة المضيفة بامتلاك الشركة الوليدة لنسبة تسمح بالسيطرة عليها.

**المبحث الثاني**

**واقع القطاع الزراعي للدول النامية.**

يمثل القطاع الزراعي في الدول النامية اهمية اقتصادية وزراعية وغذائية كبيرة اذ تأتي هذه الاهمية من اهمية الانتاج الزراعي بنوعية النباتي والحيواني الذي يتضمن محاصيل متنوعة كالحبوب والفواكه والخضراوات ومنتجات حيوانية مهمة كاللحوم بأنواعها وبيض المائدة وغيرها اذ تعد المصدر الرئيس للسعرات الحرارية والبروتين الذي يحتاجه الانسان في ديمومة حياته وانشطته واداءة العلمي اليومي ومن خلال متابعة انماط الغذاء الاساسية في هذه الدول نجد ان محاصيل الحبوب لا سيما محصول القمح يشكل اولوية واهمية بالغة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في حياة شعوب البلدان النامية لموقها الاستراتيجي لنمط الغذائي العالمي بشكل عام والبلدان النامية ومنها العراق بشكل خاص بسبب القيمة الغذائية العالية لهذه المحاصيل ولاستخداماتها الصناعية والتجارية.[١٠]

ولتوضيح اهمية دور القطاع الزراعي في اقتصادات البلدان النامية لابد من التعرض لانتاج هذة القطاع ومدى تنوعه وحجمه ومستوى الانتاجية فيه من خلال توضيح واقع الانتاج الزراعي لبعض البلدان النامية ولاغراض البحث كون ان جميع البلدان النامية تشترك بشكل عام في مجموعة من

الخصائص والسمات في انتاجها الزراعي ومنها ماياتي:[١١]

**اولا:** من المعروف عن اقتصادات الدول النامية انها تتخصص بالانتاج الزراعي بينما البلدان المتقدمه بالانتاج الصناعي ولكن الواقع يعكس تساوي البلدان النامية والمتقدمه في نسبة تصدير المنتجات الغذائية في مطلع الستينيات اذ بلغ تصدير المنتجات الزراعية من قبل البلدان النامية بحوالي ٤٤،٨% اما البلدان المتقدمة فكان نصيبها حوالي ٤٦،٢% وبدلا من قيام الدول النامية بتنمية القطاع الزراعي بشكل يجعلها تمتلك ميزه نسبية في تصدير المنتجات الزراعية تخلت هذه البلدان عن ما يقارب ٢٥% من حصتها لصالح الدول المتقدمة هذا في مطلع الثمانينيات اذ زادت صادرات الدول المتقدمه الى ٦٢،٦% من المنتجات الزراعية في حين انخفضت نسبة البلدان النامية الى ٣٤،٢% اما في تسعينيات القرن الماضي انخفضت نسبة صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية الى ٣٠% في عام ١٩٧٣ ومن ثم انخفضت الى ١٤% في عام ١٩٩٥ ، وعلى الرغم من هذا الانخفاض كان لمصلحة البلدان المتقدمة الا ان واقع الصناعة في البلدان المتقدمة لم يحقق تقدم كبير بالتالي لا يعد ربحا اقتصاديا.

**ثانيا:** يعد الناتج الزراعي في البلدان النامية وهو مايقدر بحوالي١٣% نسبة مهمه من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان اما البلدان المتقدمة فيشكل القطاع الزراعي حوالي ٢% من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول لكن بالرجوع الى قيمة هذا الانتاج من الناتج المحلي الاجمالي نجد ان ١٣% من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية والبالغ ٥،٦٣٩ ترليون دولار أي ما يقارب ٦٠٠ مليار دولار ، اما ٢% من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة والبالغ ٢١،٧ ترليون أي مايساوي ٤٥٠ مليار دولار عند مقارنة هذه القيم يلاحظ تخصص البلدان المتقدمة في المنتجات الصناعية والتي يبلغ انتاجها فيها ٦،٧ ترليون دولار وهذا يفوق بكثير انتاج البلدان النامية من المنتجات الزراعية والتي تساوي ٦٠٠ مليار دولار لكن البلدان النامية خسرت ميزتها النسبية في انتاج المحاصيل الزراعية اذ تفوقت عليها البلدان المتقدمة في انتاج هذه المحاصيل ايضا.

**ثالثا:** عانت الزراعة في الدول النامية من الاهمال من قبل القادة الحكوميين اذ تركز اهتمامهم بتنمية الصناعة عكس البلدان المتقدمة والتي اعطت اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي فضلا عن اهتمامها بالقطاع الصناعي اذا قامت الدول المتقدمة بتنسيق نصوص اتفاقية الجات بما يتناسب مع

مصالحها وعملت على حمايتها فمثلا عملت الولايات المتحدة على استثناء السلع الزراعية من شروط الجات كما هددت في عام ١٩٩٥ بالانسحاب من الاتفاقية اذا لم يتم اعفاء منتجاتها الزراعية وتمت اضافة القسم ٢٢والذي نص على منحها هذا الاعفاء لكن لمده مؤقتة وفي الحقيقة بقي هذا الاستثناء ساري لحين قيام منظمة التجارة العالمية في حين ان البلدان النامية في هذا الوقت كانت مشغولة بتنمية قطاعاتها الصناعية واهملت القطاع الزراعي.

**رابعا :** ادت الاتفاقية الزراعية لجولة الارجواي والتي فرضت تعريفات عالية على العديد من الواردات الزراعية اضرارا كثيره بالقطاع الزراعي بالبلدان النامية كما ان مطالبة الدول المتقدمة بإلغاء الدعم الذي تمنحه للسلع الزراعية ترتب علية رفع اسعار السلع الزراعية في البلدان المتقدمة بما لا يقل عن ١٥% وتبعا لذلك يتم تشجيع القطاع الزراعي والعمل على زيادة انتاجيته في الدول النامية ولكن ما حدث فعلا هو ان واقع البلدان النامية لم يؤهلها لزيادة الانتاج الزراعي بالتالي زيادة التصدير وذلك بسبب القصور في الانتاج للهدر في كميات كبيرة من المياه والموارد الزراعية الاخرى مما سيؤدي هذا في المستقبل الى انخفاض في المساحات المزروعة في هذه البلدان.

من ذلك نستنتج ان الاهمال وسوء الاستخدام للموارد في الدول النامية ادى الى التباطؤ في استخدام وسائل الانتاج الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والتباطؤ الواضح في استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة ( البذور المحسنة ،اسمدة ،ومبيدات ) فعلى سبيل المثال يؤدي استخدام المكننة الزراعية والاسمدة الى زيادة انتاجية القطاع الزراعي بنسبة تتراوح بين ٦٠-٧٠ % اما التخلف التكنولوجي واستخدام الاساليب البدائية يسبب خسارة اقتصادية كبيرة ، كما ان تأخير الحصاد لمدة تتراوح من ٢٠-٢٥ يوم يسبب انخفاض في الانتاجية الزراعية بنسبة ٥٠% وكذلك فأن عملية البذار اليدوي تؤدي الى ضياع ٢٠% ومما يترتب عليه انخفاض الانتاجية الزراعية بمقدار ٢٠%.[١٢]

**المبحث الثالث**

**الشركات متعددة الجنسية وتراجع التنمية الزراعية والامن الغذائي في البلدان النامية.**

**اولا:- اثار الاستثمار الزراعي للشركات متعددة الجنسية على التنمية الزراعية.**

أن شروط الاستثمار للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية على الاغلب تكون مجحفة لهذه الدول ، أذ تحصل الشركات المتعددة الجنسية على ارباح كبيرة بالمقابل تتعرض الدول النامية الى تهديد لاستقلالها الاقتصادي واستنزاف لمواردها الوطنية مما يؤدي الى اضعاف امكانيات التنمية لهذه

البلدان ، وهذا يخفض من معدل النمو في متوسط دخل افرادها ، كل هذا يؤدي الى تراكم الديون على هذه الدول والتي هي في الاساس تسعى الى تجاوز هذه الديون من خلال زيادة تصديرها للمواد الخام للحصول على النقد الاجنبي ، بالتالي هذا يسرع من التدهور في اسعار صادرات هذه البلدان وانتعاش اقتصادات الدول المستوردة لها[١٣] .

ومن العجيب أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدلاً من أن تساعد في تطوير البدائل التكنولوجيا الملائمة للدول المتخلفة ولا سيما المحلي منها والمناسب لظروف وإمكانيات هذه المجتمعات تصبح سمسارًا بين البلدان المتخلفة والشركات الزراعية متعدية الجنسيات، ولكن يزول التعجب عندما نعرف أن مجموعة العمل الاستشارية لميكنة الزراعة بها أنها تضم ممثلي أقوى الشركات الزراعية متعدية الجنسيات، فهي تضم كاتر بيلار تركتور وجون دير، وفيات، وإف.إم.س، وماس – فرجوسون، وميتسوي وبترش بتروليوم، وشل، وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع ماسي – فرجوسون في إقامة مدرسة الميكنة الزراعية في كولومبيا[١٤].

وليست هذه نتائج الثورة الزراعية فقط هناك من النتائج الأخرى ما يعبر عن فشل هذه السياسة وتحميل المجتمعات المتخلفة تبعات أكثر صعوبة يتحمل الجزء الأعظم منها الغالبية الساحقة من الفقراء والفلاحين المعدمين. فقد أدى نقص المحاصيل الأساسية – الذرة والقمح والبقول والأرز، بنسبة ٢٥% خلال السنوات العشر الأخيرة في المكسيك إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال المبكرة بنسبة ١٠% بسبب سوء التغذية، وفي جواتيمالا يعاني ٧٥% من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية، كما اضطرت الحكومة إلى دفع دعم ميزانيتها لكبار الملاك لكي يقوموا بإنتاج المحاصيل التقليدية بدلاً من محاصيل التصدير، مما جعل هؤلاء الملاك يطلبون زيادة الدعم باستمرار وإلا تحولوا إلى زراعة المحاصيل التصديرية، وفي كثير من الأحيان – يحجبون المنتجات الغذائية التقليدية عن السوق المحلية لرفع الأسعار دوريًا ، وهكذا يتحمل عامة الشعب في البلدان النامية نتائج سياسة التنمية الزراعية في كل الأحوال التي خطط لها على وفق رغبات وتوجيهات الشركات متعددة الجنسية وسياساتها للاستثمار الزراعي في البلدان النامية بينما تفوز النخبة بالأرباح وحدها في كل الظروف والأحوال أيضًا.

ولعل ما يؤكد أن الفقر إلى حد الجوع مصطنع في دول العالم المتخلف وأنه من نتاج تطبيق سياسات التنمية الغربية التي تصر عليها النخبة في العالم الثالث غير

الاشتراكي أن يتناقض الغذاء إلى حد المجاعة في دول الساحل الأفريقي الغربي رغم أنها جميعًا أنتجت من الغلال ما يكفي لإطعام كل سكانها حتى في أسوأ سنوات الجفاف، باستثناء موريتانيا صاحبة أكبر ثروة تعدينية.(١٥)

**ثانيا:- اجهاض نظم الاصلاح الزراعي للبلدان النامية ولانعكاسات على الامن الغذائي.**

إن من أهم العوامل التي يمكن عن طريقها إدخال طريقة الإنتاج الرأسمالي إلى العالم المتخلف واستمرارها وجود المزارع الكبيرة ذات المساحات الواسعة من الأرض، فضلاً على أن وجودها يسهل التخصص في الزراعة التصديرية الموجه إلى العالم الخارجي، فضلا عن أن توافر المزارع الكبيرة يسهل عملية السيطرة على قطاع الزراعة كاملاً من خلال السيطرة على القلة من ملاك هذه المزارع وفصل مصالحها عن مصالح الجماهير العريضة من الفلاحين. ولذلك فإن إعادة توزيع الأرض بعدالة أكبر على الفلاحين في شكل ملكيات صغيرة من خلال الإصلاح الزراعي أو تحت أي مسمى آخر لتفتي الملكيات الكبيرة إنما هو العدو الأول لسياسة التنمية الزراعية الغربية والمعوق الأساسي لاستكمال طريقة الإنتاج الرأسمالي في قطاع الزراعة. ومن ثم فإن هناك حربًا لا هواده فيها ضد عمليات الإصلاح الزراعي التي تتم داخل أي دولة في العالم المتخلف، ويتضامن في هذه الحرب على الإصلاح الزراعي قوى العالم الغربي والنخبة المحلية، سواء لإفشاله وإقناع الشعوب المتخلفة بعدم جدواه وعدم قدرته على زيادة رفاهيتها الاقتصادية أو للالتفاف حوله وإعادة الملكيات الكبيرة. وعادة ما يتم إفشال حركات الإصلاح الزراعي وتجميدها والنكوص عنها بأسلوبين، الأول منهما فكري يخاطب عقول الأفراد ووجدانهم والثاني عملي ويتمثل في الإجراءات التي تجمده وتعيد سوء توزيع الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتركز الأسلوب الأول الفكري في إشاعة مفاهيم خاطئة مناقضة للإصلاح الزراعي ينتهي الاقتناع بها إلى رفض أهم الأسس التي يقوم عليها وهو إعادة توزيع الملكيات الكبيرة في ملكيات صغيرة، وهذه المفاهيم إنما تعمم في شكل مقولات علمية وكنتائج لبحوث تطبيقية تمنع المستقبل لها من التفكير في صحتها قبل الاقتناع بها، فتصبح مسلمة من المسلمات التي يعتنقها والتي تؤثر في نمط تفكيره وسلوكه نحو القضية المطروحة. وأهم هذه المقولات أن تفتيت الملكية إنما يقلل من معدل نمو الإنتاج الزراعي، ذلك أن إنتاجية الفدان في المساحات الكبيرة تفوق إنتاجيته في المساحات الصغيرة، وأنه لا يمكن تطبيق

التكنولوجيا المتقدمة على المساحات الكبيرة دون إمكانية تطبيقه في المساحات الصغيرة. وعلى ذلك فإن اعتبارات العدالة في تفسير الأرض إنما تضيع إمكانية التقدم وزيادة الإنتاج الزراعي وتكون على حساب الرشد الاقتصادي وكفاءة استخدام الموارد.

إلا أن الواقع عكس ذلك تمامًا، وعلى عكس ما شاع واستقر في العالم المتخلف، فالدراسات التي تمت في جميع أنحاء العالم إنما توضح أن حجم الإنتاج الزراعي على المساحات الصغيرة أعلى بكثير من حجمه على المساحات الكبيرة. ففي الهند كانت إنتاجية الفدان في أصغر المزارع أعلى بما يفوق الثلث في أكبر المزارع[١٦]. وفي تايلاند تزيد إنتاجية المزرعة التي يتراوح حجمها من فدانين إلى أربعة أفدنة بما يقرب من ٦٠% زيادة على إنتاجية المزرعة التي تبلغ مساحتها ١٤٠ فدان.[١٧]وفي تايوان يبلغ صافي دخل الفدان في المزارع الأقل من فدان وربع ضعف صافي دخل الفدان في المزارع الأكبر من خمسة أفدنة [١٨]، ويضع البنك الدولي تقارير عن الفروق في قيمة الناتج من المزارع الكبيرة والصغيرة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وجواتيمالا ويقرر أن إنتاجية الفدان في المزارع الصغيرة تفوق إنتاجيته في المزارع الكبيرة بما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة عشر ضعفًا.[١٩] وكذلك تبين الدراسات التي أجريت عام ١٩٦٨ في إكوادور أن الزراع الذين يملكون أقل من ٢٥ فدان يزرعون نحو ٨٠% من مساحة الأرض، بينما الزراع الذين يملكون أكثر من ٢٥٠٠ فدان لا يزرعون أكثر من ربع الأرض [٢٠].

وعلى المستوى الكلي للإنتاج، فإن المجتمعات التي تمسكت بالإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الملكية في إطار نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدالة حققت معدلات من التقدم الزراعي وإشباع حاجات السكان للغذاء تفوق المجتمعات الأخرى المشتركة معها في نفس الظروف. فطبقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة فإن إنتاج المحاصيل تتزايد في فيتنام الشمالية بنسبة ٢٠% في منتصف الخمسينات، وخلال المدة ١٩٦٠ – ١٩٧٠ زاد إنتاج الأرز ٢٠% وزادت المحاصيل الأخرى ٥٠% [٢١]. وفي عام ١٩٧٥ كان إنتاج الفدان من الغلال في الصين أعلى ٦٠% من الإنتاج المماثل في الهند [٢٢]. وطبقًا لتقديرات الدكتور بنيديكت سيتفيز، خبير الصين في جامعة كورنل، نجد أن الصين أطعمت بشرًا أكثر من ٥٠% وبصورة أفضل بنسبة ٣٠% على أرض مزروعة أقل بنسبة ٣٠% بالمقارنة مع الهند [٢٣]. وفي كوبا رغم التراجع في الإنتاج الزراعي عام ١٩٦٣ – ١٩٦٤ بعد تطبق الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٣، فلقد تحققت معدلات معتبرة بعد ذلك

لزيادة الإنتاج الزراعي بالنسبة لما كان عليه قبل الإصلاح الزراعي، ففي عام ١٩٧١م زاد إنتاج الأرز أربعة أضعاف، والفاكهة ثلاثة أضعاف ونصف وزاد إنتاج البيض أربعة أضعاف ونصف، وزاد إنتاج البطاطس بنسبة ٤٢% عما كان عليه الإنتاج قبل الإصلاح الزراعي [٢٤]، وفي البرتغال حيث تم الإصلاح الزراعي بعد سقوط الفاشية بها عام ١٩٧٤ ووزعت ثلاثة ملايين فدان من أراضي المزارع الضخمة على العمال الزراعيين أغلبها في جنوب إقليم البنتيجو وقد أدى ذلك خلال عامين فقط إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة فعليًا في الإقليم إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وزاد عدد الأفراد المتفرغين للزراعة إلى أربعة أضعاف وانتهت البطالة المزمنة التي كانت متفشية في الإقليم، واستطاع الملاك الجدد تقديم ٥٠% من كل القمح البرتغالي وما بين خمس إلى ربع اللحوم المقدمة للسوق المحلي [٢٥] وفي المجتمع المصري بعد الإصلاح الزراعي الأول عام ١٩٥٢ زادت فاعلية الأرض المستخدمة في الزراعة بنقصان بنسبة الملكية الغائبة من ١٨% من المساحة الكلية للأرض الزراعية إلى ١٠% بعد الإصلاح الزراعي كما زادت دخول الفلاحين بنسبة ٥،٣% من دخولهم السابقة قبل الإصلاح، وتؤكد الدراسة التي قام بها هانس ومرزوق زيادة الإنتاج الزراعي في الأرض المعاد توزيعها، وتعتمد في تفسيرها على العوامل الاجتماعية والتنظيمية الجديدة والتي لم تقدم أرقامًا أو نسب محددة.

وبعد توقف نقص الغذاء انتقل نظام إدارة الإنتاج الزراعي عام ١٩٥٢ من تأمين الغذاء إلى تأمين دخل المزارعين وذلك بأن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أثمان الأرز والحاصلات الزراعية التغير في أثمان المدخلات إلى الإنتاج الزراعي وكذلك الفجوة بين معدلات الزيادة في مستويات الاستهلاك بالمدينة بالنسبة لميزانيات الملاك تبعًا للتغيرات في أسعار السلع التي يشتريها الملاك، ثم تغيرت الصيغة عام ١٩٦٠ إلى صيغة تعويض تكاليف إنتاج الدخل، والتي تحسب ثمن الأرز بتقييمه عند متوسط معدل الأجور الصناعية لأجر العامل الذي يقوم بالإنتاج الحدي بنفسه، والذي كان من نتيجته أن ارتفعت أثمان الأرز – كدخل للفلاح – لترادف الأجور الصناعية في المدينة.

**الاستنتاجات :**

**١** – باتت للشركات متعددة الجنسية قوة كبيرة ، أذ تعد القوة المحركة للنظام الاقتصادي الدولي ، أذ تمتلك شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية ، وتحكمها بالموارد الطبيعية واستحواذها على اهم النشاطات الاقتصادية في اغلب دول العالم .

**٢** – تتسم الشركات متعددة الجنسية بالتطور الواسع أذ تقدر مبيعاتها بملايين الدولارات ، كذلك امتلاكها الامكانات الكبيرة والمتطورة تكنولوجياً.

**٣** – تهدف الشركات متعددة الجنسية الى توحيد الاسواق العالمية ورفع الفواصل الجمركية .

**٤** – تتدخل الشركات المتعددة الجنسية في توجيه سياسة البلدان النامية ولا سيما السياسة الزراعية وما يتعلق بالأمن الغذائي ، إذ تقوم بأضعاف القرارات التي تعارض مصالحها ، من خلال نفوذها واموالها بالتأثير على رجال السياسة لمصالحهم الشخصية على حساب مصالح بلدهم.

**التوصيات :**

١- على الدول النامية التفاوض مع الشركات متعددة الجنسية قبل المباشرة بالعمل من اجل الحصول على افضل وسيلة للتعاقد من أجل الضغط على هذه الشركات لزيادة القيمة المضافة محليا ، ولتسويق منتجاتها دوليا وتصدير منتجات الدول المضيفة

٢- أن يكون الهدف من عمل الشركات متعددة الجنسية زيادة صادرات الدول النامية ، وتحديد حجم رؤوس الاموال والارباح التي يمكن تحويلها الى الخارج وان ينحصر الاستثمار الزراعي للشركات متعددة الجنسية في القطاعات الزراعية للبلدان النامية في مشاريع ذات جدوى اقتصادية للبلدان النامية.

٣- زيادة وعي الدول النامية بمدى خطورة الشركات المتعددة الجنسية على كل الجوانب سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية او التقنية ، وانعكاسها على التنمية الاقتصادية والسيادة الوطنية .

**الهوامش:**

(١) محمد صبحي الاتربي ، "مدخل إلى دراسة الشركات المتعددة الجنسيات" ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣٥.

(٢) مجموعة خبراء ، "دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية" ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص٢١٧.

(٣) بول هيرست ، وغراهام طومسون ، "ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم" ، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع السياسة ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص٤٩.

(٤) عصام عمر مندور ، ، " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،٢٠١٠ ، ص١١، ٩٢.

(٥) احمد عباس عبد اللة واحمد محمد جاسم ، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٢ ، ص٥٦.

(6)–Phatak arvind , "fvolution of world enterprises American management association" , New York , john wiley and sons , 1971 , pp 14–15.

(٧) احمد عباس عبد اللة واحمد محمد جاسم ، مصدر سابق ، ص٥٦.

(٨) احمد عباس عبد اللة واحمد محمد جاسم ، مصدر سابق ، ص٥٦

(٩) ينظر:

- سيف هشام صباح فخري ،" الشركات متعددة الجنسيات وابعادها السياسية والاقتصادية " ،رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب ،كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠.ص٢١.
- احمد محمد بلتاجي جاويش ، "دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية في مصر" ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٣–٢٠١٤ ، ص١١–١٢

(١٠) بشير هادي جودة ،ط اهمية العامل التقني في تحقيق الامن الغذائي القمحي للعراق" ، دراسة كمية للسنوات ١٩٨٠–١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة ولاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ ، ص٥.

(١١) ينظر الى:

–International monetary, fund, world: **Issues** and developments International Trade policy,

occasional paper 63, dec.1988,wshington p.28

– رمزي زكي ،"الطريق الى سياتل ، اثار العولمة...واوهام الجري وراء السراب" ، مجلة النهج ، العدد ٥٧ ، السنة ١٦، سوريا دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص١٠.

– محمود خالد المسافر وايسر ياسين فهد ،"في ظل الرواج العولمي ماذا سيجني الجنوب من النظام التجاري العالمي الجديد" ، مجلة الحكمة ، العدد١٦ ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٦٣.

– محمود خالد المسافر ،" العولمة الاقتصادية هيمنه الشمال والتداعيات على الجنوب"،ط١،بيت الحكمة ، بغداد.

– ميشيل تشوسودوفسكي ،" عولمة الفقر " ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، كتاب سطور العاشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٠.

(١٢) عبد العضيم عبد الواحد واخرون ،"واقع الانتاج الزراعي في العراق وسبل الارتقاء بها .محصول القمح انموذجا "،مجلة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، مجلد ٩ ، عدد ٤، ٢٠٠٧ ،ص ٢٦

(١٣) فؤاد مرسي ، "الرأسمالية تجدد نفسها" ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد١٤٧ ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص :٣٩٢-٣٩٣ .

(١٤) Lester Brown, Seeds of Change, Praeger, New York, 1970, p. 59 نقلاً عن:

- Erik Eckholm and S. Jacob Scherr, “Double standards and the Pesticide Trade, New Scientist, 16 February 1978, p. 440.

- New York Times, 6 Fabruary, 1976, p. 12.

- Richard Franke, The Green Revolution in a Village, ph. D. Dissertation, Department of Anthropology, jHavard University, 1972, p. 39.

(15) Letter from Dr. Marcel Ganzin, Director, Food Policy and Nutrition Division,. FAO, Dated 18 December, 1975.

(16) Edgar Owen and Robert Shaw, Development Reconsidered: Bridging the Gap between Government and People: Health, Lexington, Mass, 1972, p.20.

(17) World Bank, The Assault on World Poverty–Problems of Rural Development, Education and

Health: Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975, p. 215.

(18) E. Owens R. Shaw, Development Reconsidered, Op. cit., p. 60.

(19) World Bank, The Assault on World Poverty, Op. cit., pp. 215-226.

(20) Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, Macmilan, New York, 1976, p. 190.

(21) F.A.O., Progress in Land Reform, Sixth Report, Rural Institutions Division, Rome, 1975, pp. III-8, and Agricultural Problems: Agronomical Data, Vietnames Studies, Hanoi, pp. 19-20.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٩، نقلاً عن:

F.A.O., Production year Book, 1975.

(23) Arthur MacEwan, Agriculture and Development in Coba, a Manuscript Prepared for the International Labour office , Geneva , Ch. 16, 1978.

(24) Ibid, pp. 16-19.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٢٩، نقلا عن:

Wilfred Burchett, Poruguese Devend Land Reform, Guardian, 26 April, 1978, p. 24.

**المصادر:**

**المصادر العربية:**


١. احمد عباس عبد اللة واحمد محمد جاسم ، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٢ .

٢. احمد محمد بلتاجي جاويش ، "دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية في مصر" ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ،

٣. بشير هادي جودة ،ط اهمية العامل التقني في تحقيق الامن الغذائي القمحي للعراق" ، دراسة كمية للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة ولاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٠

٤. بول هيرست ، وغراهام طومسون ، "ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم" ، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة ، مطابع السياسة ، الكويت ، ٢٠٠١ ،

٥. رمزي زكي ،"الطريق الى سياتل ، اثار العولمة...واوهام الجري وراء السراب" ، مجلة النهج ، العدد ٥٧ ، السنة ١٦، سوريا دمشق ، ٢٠٠٠ .

٦. سيف هشام صباح فخري ،" الشركات متعددة الجنسيات وابعادها السياسية والاقتصادية " ،رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، جامعة حلب ،كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠.

٧. عبد العضيم عبد الواحد واخرون ،"واقع الانتاج الزراعي في العراق وسبل الارتقاء بها .محصول القمح انموذجا "،مجلة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، مجلد ٩ ، عدد ٤، ٢٠٠٧ .

٨. عصام عمر مندور ، " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ،٢٠١٠

٩. فؤاد مرسي ، "الرأسمالية تجدد نفسها" ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد١٤٧ ، الكويت ، ١٩٩٠

١٠. مجموعة خبراء ، "دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية" ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص٢١٧.

١١. محمد صبحي الاتربي ، "مدخل إلى دراسة الشركات المتعددة الجنسيات" ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٧ ،

١٢. محمود خالد المسافر ،" العولمة الاقتصادية هيمنه الشمال والتداعيات على الجنوب" ، ط١،بيت الحكمة ، بغداد.

١٣. محمود خالد المسافر وايسر ياسين فهد ،"في ظل الرواج العولمي ماذا سيجني الجنوب من النظام التجاري العالمي الجديد"

، مجلة الحكمة ، العدد١٦ ، بغداد ، ٢٠٠٠،
١٤. ميشيل تشوسودوفسكي ،" عولمة الفقر " ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، كتاب سطور العاشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٦٠.

**المصادر الاجنبية :**

1. Edgar Owen and Robert Shaw, Development Reconsidered: Bridging the Gap between Government and People: Health, Lexington, Mass, 1972.
2. F.A.O., Progress in Land Reform, Sixth Report, Rural Institutions Division, Rome, 1975, pp. III-8, and Agricultural Problems: Agronomical Data, Vietnames Studies, Hanoi,
3. International monetary, fund, world: **Issues** and developments International Trade policy, occasional paper 63, dec.1988,wshington
4. Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, Macmilan, New York, 1976.
5. Lester Brown, Seeds of Change, Praeger, New York, 1970.
6. Letter from Dr. Marcel Ganzin, Director, Food Policy and Nutrition Division,. FAO, Dated 18 December, 1975.
7. Phatak arvind , "fvolution of world enterprises American management association" , New York , john wiley and sons , 1971 .
8. Wilfred Burchett, Poruguese Devend Land Reform, Guardian, 26 April, 1978.
9. World Bank, The Assault on World Poverty-Problems of Rural Development, Education and Health: Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1975